

Distr.: General
8 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف
محضر موجز للجلسة ٣٩٠

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد زيريهون (الأمين العام المساعد للشؤون السياسية)
الرئيس: السيد نيانغ (السنغال)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

انتخاب رئيس اللجنة

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية
إحاطة عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي
لحقوق الإنسان

تقارير عن أنشطة اللجنة في مقر الأمم المتحدة وفي الخارج

تحديثات تقدمها الدول الأعضاء عن أنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-12216 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

إقرار جدول الأعمال (A/AC.183/2018/L.1)

١ - أُقرّ جدول الأعمال.

انتخاب رئيس اللجنة

٢ - الرئيس المؤقت: قال إنه نظراً لعدم وجود أية ترشيحات أخرى، فإنه يعتبر أن اللجنة ترغب في انتخاب السيد شيخ نيانغ، الممثل الدائم للسنگال، رئيساً للجنة.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - السيد نيانغ (السنگال): تولى الرئاسة.

الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتطورات في العملية السياسية

٥ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): أعرب عن ارتياحه للسرعة التي أطلق بها الأمين العام بيانا يدعو إلى وضع حد لجولة المحجمات الأحداث التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة. وقال إنه يتطلع، في أعقاب اتخاذ قرار الجمعية العامة د-١٠/٢٠ مؤخراً بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، إلى تقرير الأمين العام عن طرق ووسائل تنفيذ ذلك القرار. وأعرب عن أمله في أن تشمل هذه الوسائل آلية للحماية الدولية، وأن يسلط الضوء على هذه المسألة في المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، المقرر إجراؤها في اليوم التالي للاجتماع الحالي. وقد أبرزت محاولات مئات المستوطنين الإسرائيليين مؤخراً اقتحام الحرم الشريف وخطط تدمير قرية خان الأحمر البدوية شرقي القدس الحاجة إلى حماية المدنيين ليس فقط في قطاع غزة ولكن في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦ - وأعرب عن قلقه إزاء تطور آخر يتمثل في القانون الذي سنّه البرلمان الإسرائيلي مؤخراً والذي يعطي أفضلية رسمية للمواطنين من ديانة معينة. ومن بين أمور أخرى، ألغى ذلك القانون وضع اللغة العربية كإحدى اللغتين الرسميتين في إسرائيل. وفي حين أن الجميع يدركون أن إسرائيل تمارس التمييز منذ سنوات طويلة ضد سكانها العرب الذين يشكلون ٢٠ في المائة من مجموع السكان، فإن التشريع العنصري الجديد يضيفي الصفة الرسمية على التمييز الذي كان في السابق يجري بحكم الأمر الواقع، الأمر الذي يناقض مرة أخرى إدعاء إسرائيل بأنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية مقاومة هذا القانون العنصري، الذي لم يُمرز إلا

بهاشم ضيق في البرلمان الإسرائيلي. وأشار إلى أن اثنين من أعضاء اللجنة، هما جنوب أفريقيا وناميبيا، على معرفة جيدة بمكافحة الفصل العنصري، وحثهما على المساهمة بخبرتهما في المناقشة المقبلة التي سيجريها مجلس الأمن. وذكر بأن شعب الولايات المتحدة الأمريكية لا بد أن يعرف من تاريخه أن ما هو "منفصل" ولكن متساوٍ يعني فعلاً، من الناحية العملية، أنه "منفصل" ومختلف، وحث منظمات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة على الانخراط في هذا الموضوع.

٧ - واختتم معرباً عن تقديره للجهود التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

إحاطة عن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٨ - السيد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): تكلم عن طريق وصلة فيديو من جنيف، فقال إن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة تصاعدت بشكل كبير في الأسابيع الأخيرة وأن غزة شهدت أكبر تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والجماعات المسلحة منذ عام ٢٠١٤. ومع أن وقف إطلاق النار بدأ تنفيذه من خلال جهود مصر والأمم المتحدة، إلا أن الوضع لا يزال يتسم بالمشاشة. وأكد أن الاستخدام الأخير غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل لم يؤد إلى تفاقم بؤس الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة، والذين يعانون بالفعل من حرمان متعدد الأوجه هو من صنع الإنسان بالكامل. ومنذ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، قُتل أكثر من ١٠٠ فلسطيني، بينهم ١٧ طفلاً، وجرح أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني.

٩ - وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان قرر إيفاد لجنة تحقيق، وأن مكتبه يساعد على تنظيمها. وأوضح أن آليات المساءلة التي وضعتها إسرائيل نفسها لا تمثل للمعايير الدولية للاستقلال والنزاهة والفعالية، وفي الحالات النادرة التي أدى فيها التحقيق إلى إصدار لائحة اتهام رسمي، كانت الأحكام التي صدرت متساهلة للغاية. كما شدد على الضرورة الحيوية أيضاً لمعالجة الأسباب الجذرية للمظاهرات الأخيرة، بما في ذلك الأوضاع المعيشية غير الملائمة بدرجة خطيرة والمفروضة على سكان غزة من جراء الاحتلال و ١١ عاماً من الحصار. وقد أدت التدابير التقييدية التي فرضتها مصر مؤخراً إلى تفاقم هذه الأوضاع، وهناك مزيد من المصاعب يلوح في الأفق بسبب أزمة التمويل التي تؤثر على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبّنه إلى أن اعتماد

١٣ - السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه بعد ٥٠ سنة من الاحتلال و ١٠ سنوات من الحصار على غزة، تواصل إسرائيل انتهاك القانون الدولي دون عقاب. ويؤدي الاحتلال المطول إلى تدهور الأوضاع المعيشية للفلسطينيين. وهناك توغلات عسكرية وصادمات مع المتظاهرين بشكل يومي عملياً. ودعا إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٤ - وأوضح أن إحدى الخطوات الأشد فعالية في حماية المدنيين الفلسطينيين تتمثل في منح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مما يسمح لها بالتفاوض مع إسرائيل على قدم المساواة. وأدان القرار الأخير الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس، مما زاد من تعزيز الضم الفعلي غير القانوني لتلك المدينة. وشدد على وجوب أن تحتفظ القدس بمكانة الكيان المتميز بموجب القانون الدولي. وكرر دعم بلده لإقامة دولة فلسطين المستقلة في حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية وبعضوية كاملة في الأمم المتحدة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢).

١٥ - السيدة كريسنامورتى (إندونيسيا): قالت إنها مبادرة ممتازة أن تقدّم إحاطة بشأن حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة قبل يوم واحد من المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط المقرر إجراؤها في مجلس الأمن. وأعربت عن اتفاقها في الرأي مع المفوض السامي حول ضرورة إعطاء أولوية لآلية المساءلة المستقلة والنزاهة والفعالة. ونهت إلى أنه ينبغي دائماً أن يؤخذ في الاعتبار أن الفلسطينيين، من بين طرفي النزاع، هم المضطهدون، وأن السلطة القائمة بالاحتلال هي المعتدية. واختتمت مؤكدة أن السبيل الوحيد لإنهاء النزاع هو معالجة الأسباب الجذرية، وهي الاحتلال والمستوطنات.

١٦ - السيد غيرتزي (ناميبيا): قال إن الإحاطة التي قدمها المفوض السامي رسمت صورة قائمة. وتحتاج اللجنة إلى أن تسأل نفسها إلى متى ستستمر في الاجتماع لمجرد التعبير عن الإحباط في الوقت الذي يُقتل فيه الأطفال. ومن المشين أن المجتمع الدولي، بعد سبعين عاماً، لم ينجح بعد في الضغط على النحو اللازم لإحداث التغيير. وشدد، على وجه الخصوص، على وجوب متابعة المسألة بمزيد من القوة في مجلس الأمن.

إسرائيل مؤخراً لقانون يعلن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي يمكن أن يضاعف من حدة التوتر.

١٠ - وتابع قائلاً إن الاستيطان الإسرائيلي مستمر دون هوادة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد بلغت هجمات المستوطنين أعلى معدلات شهرية لها في ثلاث سنوات. ومع أن هدم المنازل خفض عن الذروة التي كان قد بلغها في العام السابق، فقد شهدت الأسابيع الأخيرة موجة جديدة من الهدم والتشريد كان ضحيتها نحو ١٠٠ فلسطيني، بينهم ٥٥ طفلاً. ومن بواعث القلق العاجل حالة خان الأحمر، وهي واحدة من ١٨ قرية في المنطقة المسماة E1 تخطط السلطات الإسرائيلية لاستخدامها لربط أراضي مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس الشرقية. وفي المنطقة H2 في الخليل، تضاعفت القيود المفروضة على التنقل، والتخويف اليومي عند نقاط التفتيش، وما يمارسه المستوطنون من عنف ومضايقات، كما تفاقمت البيئة القسرية القائمة التي تدفع الأفراد والمجتمعات المحلية إلى مغادرة أماكن إقامتهم جبراً، مما يشكل انتهاكاً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، التي تحظر قيام السلطة القائمة بالاحتلال بالنقل القسري للأفراد والمجتمعات المحلية. وتواصل إسرائيل الحفاظ على جدار الفصل الذي أفتت محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤ بأنه انتهاك للقانون الدولي العرفي. كما يحظر القانون الدولي الاحتجاز دون محاكمة واستخدام الأدلة السرية. ودعا إسرائيل إلى إطلاق سراح مئات الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، القابعين رهن "الاحتجاز الإداري".

١١ - وأعرب عن قلقه إزاء الاعتقال والاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان، والتشريعات، سواء منها المعتمدة أو المقترحة، التي استهدفت نشطاء حقوق الإنسان وشملت جماعات حقوق الإنسان اليهودية الإسرائيلية والأجنبية. كما أعرب عن قلقه بشأن القيود المفروضة على المجتمع المدني التي تضعها وتفرضها السلطة الفلسطينية. ومع أن حجم التدابير الأخيرة هذه يختلف عن حجم التدابير الإسرائيلية، فإن أي قيود على الهياكل الاجتماعية التي تيسر الحل السلمي للمنازعات لا يمكن إلا أن تؤدي إلى إثارة نزاع لا يمكن التنبؤ بعواقبه.

١٢ - وأعاد التأكيد، قبل كل شيء، على أن إنهاء الاحتلال هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام دائم وأن يهبط الظروف التي يمكن فيها احترام حقوق الإنسان للجميع احتراماً كاملاً.

معاً وأن يتوصلوا إلى تسوية سلمية قائمة على حل الدولتين، مع مراعاة أن فلسطين بلد محتل.

٢٢ - وأشار إلى أن برلمان جنوب أفريقيا صوت مؤيداً لمقاطعة جميع المنتجات القادمة من فلسطين المحتلة، وحذا حذو بلدان أوروبية في المطالبة بأن تحمل جميع المنتجات القادمة من إسرائيل علامات تدل على ذلك. كما خفضت جنوب أفريقيا من تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل، وهي خطوة اتخذها عدد من البلدان إزاء جنوب أفريقيا نفسها خلال حقبة الفصل العنصري. وأعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام ومصر من أجل وقف إطلاق النار، ودعا إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين والأطفال المحتجزين. واختتم آملاً أن يتم التوصل إلى حل قائم على دولتين خلال فترة حياة الموجودين.

٢٣ - السيد الحسين (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إن نسخة من البيان الذي ألفاه للتو ستنتشر على الموقع الشبكي للمفوضية، وأنه سيتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من إطلاع أعضاء مجلس الأمن عليه. وأشار إلى أنه تم تشكيل أمانة للجنة التحقيق، ولكن تعيين أعضاء اللجنة أنفسهم يستغرق دائماً وقتاً أطول من المأمول فيه. وأضاف أنه لا يزال يتوقع تقديم تقرير كامل إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته في آذار/مارس ٢٠١٩.

٢٤ - السيدة بيريرا سوتومايور (إكوادور): قالت إن الإحاطة التي قدمها المفوض السامي زادت من إعجابها بقدرة الشعب الفلسطيني على مواصلة مقاومة الاحتلال. ويعتقد وفد بلدها أن اتخاذ الجمعية العامة للقرار د١ - ٢٠/١٠ بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين هو النهج الصحيح. وقد دعت حكومتها إسرائيل، على ضوء اندلاع العنف مؤخراً في غزة، إلى احترام القانون الدولي والأعراف الدولية المتعلقة باستخدام القوة بشكل غير متناسب. وأكدت أن وضع القدس يجب تحديده على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ الإجراءات لدعم حل الدولتين، فهو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأشادت بوقف الأعمال القتالية مؤخراً الذي تم التفاوض بشأنه بمساعدة مصر، وهو ما أظهر أن تحقيق التقدم ممكن بالفعل.

٢٥ - السيد صيقل (أفغانستان): قال إن الإحاطة التي قدمها المفوض السامي أوضحت أن إسرائيل تواصل انتهاك حقوق الفلسطينيين بالقيود التي تفرضها على التنقل وبهدمها للمنازل. وأعرب عن أمله في أن يسفر تقرير الأمين العام المقبل الذي سيقدمه

١٧ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إنه يأمل أن يتيح المفوض السامي بيانه الزاخر بالمعلومات لمجلس الأمن في الوقت المناسب للمناقشة المفتوحة الفصلية المقرر إجراؤها في مجلس الأمن في اليوم التالي. وأضاف أنه يتفق في الرأي مع الممثلين الذين ذكروا أن الحل الوحيد للمشكلة يكمن في إنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وقد أعرب الأمين العام عن توافق الآراء العالمي عندما أعلن أنه لا توجد خطة بديلة عن الحل القائم على دولتين. وتقع على عاتق اللجنة والمجتمع الدولي مسؤولية العثور على خطوات مبتكرة وعملية لتحقيق هذا الهدف. وحث الدول الأعضاء على الاستجابة للدعوة الواردة في الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، للتمييز، في معاملات ذات الصلة، بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعلى اتباع مثال أيرلندا في إبلاغ الأمين العام بأي خطوات اتخذتها للامتثال لذلك التمييز، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات المصنعة في المستوطنات الإسرائيلية.

١٨ - وأخيراً، تساءل عما إذا كان بإمكان المفوض السامي تقديم معلومات عن الجدول الزمني لتشكيل لجنة التحقيق، التي يبدو أنها استنفدت قدراً من الوقت أكثر مما ينبغي.

١٩ - السيد ماتيتا (جنوب أفريقيا): قال إن هناك لاعبين معينين خارج إسرائيل ينبغي تحميلهم مسؤولية المأساة في فلسطين. وأحد هؤلاء هو اللورد بلفور، الذي وضع الأساس لتقسيم فلسطين قبل تقسيمها الفعلي بسنوات طويلة. وهناك جهة أخرى هي الأمم المتحدة نفسها التي أخفقت في ضمان قيام دولة فلسطين المستقلة عندما اعترفت بدولة إسرائيل المستقلة.

٢٠ - ولاحظ أن المادة ١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعلن أن جميع الناس ولدوا أحراراً ومتساوين. وقد أدرج بلده ذلك المبدأ في دستوره. وللفلسطينيين أيضاً الحق في أن يكونوا أحراراً. ويتسم الوضع الفلسطيني بالكثير من القواسم المشتركة مع أي كفاح آخر ضد الاستعمار، فالفلسطينيون لا يطالبون بشيء م تطالب به غالبية الدول الأعضاء، كل منها في وقت معين من تاريخه.

٢١ - وأوضح أن هناك في جنوب أفريقيا مجموعات موالية لإسرائيل ومجموعات مؤيدة للفلسطينيين منخرطة في هذه المسألة. وحث على تهيئة مناخ يمكن فيه للإسرائيليين والفلسطينيين أن يجلسوا

وإطلاع الرأي العام المحلي على الحياة في ظل الاحتلال الإسرائيلي وعلى ولاية اللجنة. وضم الوفد السفير سيك (السنغال) والسفير روبيا ليس دي شامورو (نيكاراغوا) والسفير رودريغيس كامبخو (كوبا) والسفير يعقوب (ماليزيا) والسفير منصور (المراقب عن دولة فلسطين). والتقى الوفد بنائب وزير الشؤون الخارجية البنمي ولجنة الشؤون الخارجية التابعة للجمعية الوطنية. كما شارك في جلسات إحاطة في مؤسسات للتعليم العالي والتقى بمجموعات التضامن الفلسطينية المحلية وممثلي الشتات. وفي وقت لاحق، في أيار/مايو ٢٠١٨، سافر رئيس بنما إلى رام الله وافتتح مكتب اتصال كخطوة أولى نحو الاعتراف بدولة فلسطين.

٣١ - وفي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨، عقدت اللجنة منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك تحت عنوان "٧٠ سنة بعد عام ١٩٤٨ - دروس لتحقيق سلام مستدام". وقد أصدر المنتدى عددا من النتائج الرئيسية بشأن حل الصراع وتحسين الحالة على الأرض. وكان المنتدى قد سبقه نصف يوم من المشاورات المغلقة التي أجرتها اللجنة مع ممثلي المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وهي مشاورات انتهت بتوصيات للجنة بشأن التحقيق في جرائم الحرب، وإيجاد حلول قانونية للتشرد المطول، ومعالجة مشكلة المعاملات التجارية في المستوطنات غير القانونية في غياب قاعدة بيانات رسمية للأمم المتحدة.

٣٢ - وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس في الرباط، تحت عنوان "مسألة القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال و ٢٥ عاما من اتفاقات أوسلو" بدعم قدمته منظمة التعاون الإسلامي وحكومة المملكة المغربية. وكان وفد اللجنة يضم السفير سيك (السنغال)، والسفير دجاني (إندونيسيا)، والسفير رودريغيس كامبخو (كوبا)، والسفير منصور (المراقب عن دولة فلسطين). وافتتح المؤتمر برسالة من ملك المغرب محمد السادس، رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وحضره الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ميروسلاف جنتشيا والأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي سمير بكر والأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية سعيد أبو علي. وقد أتاح نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين موجزا عن مداورات المؤتمر على الإنترنت.

٣٣ - السيد منصور (المراقب عن دولة فلسطين): قال إنه بالإضافة إلى الأنشطة الثلاثة التي وصفها المقرر، فإنه يود أن يشير

عملا بقرار الجمعية العامة د-٢٠/١٠ عن إنشاء آلية للحماية الدولية فعالة حقا. وأضاف أن من دواعي سروره أن يبلغ اللجنة بأن حكومته قد دعت الفريق الوطني الفلسطيني لكرة القدم إلى كابول للمشاركة في مباراة ودية في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، الذي يوافق عيد استقلال بلده.

٢٦ - السيد عزام (المراقب عن لبنان): قال إنه بعد سبعة عقود من النكبة، لا يوجد أي حل في الأفق، بالرغم من اتخاذ العديد من القرارات الدولية بشأن هذه القضية. بل على العكس، إذ يجري في العديد من النواحي عكس ما تحقق من تقدم، وهو ما يتضح من الجهود المبذولة لقطع التمويل عن الأونروا. وأثنى على الدول التي جددت التزاماتها لتلك الوكالة في مؤتمري التمويل اللذين عقدا مؤخرا في روما ونيويورك.

٢٧ - كما يجري عكس التقدم على الأرض في فلسطين بسبب الحصار المفروض على غزة وسياسة الاستيطان التي ترقى إلى ضم الأراضي بحكم الأمر الواقع. وأكد أن الحل الحقيقي إنما يكمن في إنهاء الاحتلال، وإقامة دولة فلسطينية ضمن حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين وفقا للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية.

٢٨ - السيد الحقباني (المراقب عن المملكة العربية السعودية): قال إن من قبيل المفارقة أن تسن إسرائيل قانونا يعترف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، تماما في الوقت الذي يحتفل فيه المجتمع الدولي بذكرى إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في اليوم الدولي لنيلسون مانديلا. فذلك التشريع الإسرائيلي يمثل إهانة للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان. وأكد أن للشعب الفلسطيني الحق في إقامة الدولة ضمن حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفقا للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية. ودعا المجتمع الدولي إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني والضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها وللوفاء بالتزاماتها بموجب القرارات الدولية.

٢٩ - السيد كتشيلي (تركيا): قال إن وفد بلده يدين الهجمات الإسرائيلية الأخيرة والتشريع الأخير الذي اعتمدته البرلمان الإسرائيلي. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتا حيال هذه الاستفزازات، فهي محسوبة لتقويض الحل القائم على دولتين.

تقارير عن أنشطة اللجنة في مقر الأمم المتحدة وفي الخارج

٣٠ - السيد إنغانيز (مالطة)، المقرر: قال إن اللجنة أرسلت وفدا إلى بنما في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ لتعبئة الدعم لحل الدولتين

السفير الفلسطيني في كوبا. وأشار إلى وجود مئات من الطلاب الفلسطينيين الذين يتابعون الدراسات العليا في كوبا بمساعدة من الحكومة الكوبية. وتابع قائلاً إن من المخجل أن تنقضي سنوات كثيرة دون إحراز تقدم في الحالة الفلسطينية، ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق حل الدولتين. وأعلن أن وفد بلده يعتزم المشاركة في مناقشة مجلس الأمن المقرر إجراؤها في اليوم التالي.

٤١ - السيد نووالي (تونس): قال إن تونس، بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة الدول العربية وعضواً انضم مؤخراً إلى الترويكا التابعة لجامعة الدول العربية، تشارك بقوة في الجهود الرامية إلى حشد الدعم من الأمين العام و مجلس الأمن لمواجهة هجمات إسرائيل على المتظاهرين المشاركين في المسيرة الأخيرة في غزة. وقد أصدرت بلاده بيانات قوية أدانت تلك الهجمات، كما أدانت القانون الإسرائيلي الأخير الذي أعلن إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي. كما أيد وفد بلده اتخاذ قرار الجمعية العامة د/١٠ - ٢٠ بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين.

مُنعت الجلسة الساعة ٢٠:١٢.

إلى الحفل الموسيقي الفريد الذي أقيم في قاعة الجمعية العامة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨ بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للنكبة.

٣٤ - بناء على دعوة الرئيس، اخذ السيد ويلدمان (فريق المنظمات غير الحكومية الفلسطينية-الإسرائيلية العامل) مكانه على طاولة اللجنة.

٣٥ - السيد ويلدمان (فريق المنظمات غير الحكومية الفلسطينية-الإسرائيلية العامل): قال إنه يود أن يلقي الأضواء على المشاورة التي عقدتها اللجنة مع ممثلي المجتمع المدني في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨، قبيل المنتدى مباشرة. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، فإن جهود المجتمع المدني الدولي كانت حاسمة في إنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وهو يتوقع أن يكون شأنها كذلك فيما يتعلق بفلسطين.

٣٦ - السيد إنغانيز (مالطة)، المقرر: قال إنه سيبزر كلاً من المشاورة والحفل الموسيقي في الصيغة النهائية لتقريره.

٣٧ - انسحب السيد ويلدمان (فريق المنظمات غير الحكومية الفلسطينية-الإسرائيلية العامل).

تحديثات تقدمها الدول الأعضاء عن أنشطتها المتعلقة بقضية فلسطين

٣٨ - السيد إيرميدا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن بلده كان عضواً في وفد اللجنة إلى بنما وترأس اجتماع مائدة مستديرة في المنتدى المعقود في نيويورك. وقد شاركت نيكاراغوا في عدد من الأحداث الدولية المتصلة بفلسطين وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة د/١٠ - ٢٠ بشأن حماية السكان المدنيين الفلسطينيين. وأكد اتفاقه في الرأي القائل بوجوب اتخاذ التدابير لمواجهة القانون الأخير الذي اعتمده البرلمان الإسرائيلي.

٣٩ - السيدة كريسنامورتي (إندونيسيا): قالت إنه في الاجتماع الوزاري الأخير لمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، المعقود في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠١٨، أعلن بلدها أنه سيقدم مليوني دولار من أجل مساعدة البرامج الفلسطينية لبناء القدرات. كما تعفي إندونيسيا المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية.

٤٠ - السيد ريفيرو روساريو (كوبا): قال إن بلده حرص خلال عام ٢٠١٨ على إحياء ذكرى التواريخ الفلسطينية الهامة، وهو ما يفعله كل عام. وقد نظم عدداً من المناسبات التضامنية بمشاركة